الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/56

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 November 2013
Arabic
Original: French

**لجنة التنمية الاجتماعية**

**الدورة الثانية والخمسون**

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

**متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع**

## بيان مقدم من الحلقة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

091213 091213 13-57847X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**بيان**

ترى الحلقة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة تدافع عن حقوق الإنسان، أن التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والفاقة أمر ضروري للبلدان الأفريقية، لأن هذا التشجيع يتيح العمالة الكاملة والعمل اللائق في بلد يهتم قادته بمستقبل الناس ومصيرهم. إن العمل الحر هو السبيل الوحيد لمكافحة الفقر والفاقة. وعلاوة على توعية الناس وتربيتهم ضميريا وتوجيههم صوب التمكين في مجال الأنشطة، فإنه لا بد من أن يكون بين قادة كل بلد أفريقي والشعب تفاعل ومشاركة وتكامل وترابط، مما يعزز تمكين الأفراد. إن الفقر والفاقة وعدم وجود أعمال لائقة أمور ترتبط بالانعدام التام للحكم الرشيد.

إن الحكم الرشيد هو الشرط الذي يتيح القضاء على الفقر والفاقة في أفريقيا. وترى منظمتنا أن الحكم السيئ يتسم بانعدام الديمقراطية وإشاعة الظلم واللامساواة. وهذا الحكم يشجع الديكتاتورية والاستبداد وإهدار الأموال واختلاس المال العام، أي باختصار الجرائم الاقتصادية، وهو ما نلحظه من خلال تحقيقاتنا في البلدان الأفريقية. إن قيام القادة المنعدمي الضمير والفاقدين للمسؤولية بنقل الثروات الأفريقية إلى الملاذات الضريبية لا يساعد على تمكين الأفراد، ولا يتيح للأفريقيين بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبذلك يتعذر تمكين الأفراد الرامي إلى القضاء على الفقر. إن تدخل الدولة في البلدان الأفريقية لا يهدف إلا إلى الإضرار بمن يزاولون العمل الحر. فبعض القادة الأفريقيين، حرصا منهم على مصالحهم، يفرضون على القائمين بالعمل الحر ضرائب باهظة. إن القطاعات غير الرسمية في أفريقيا هي اليوم المجالات التي تكثر فيها مزاولة الناس لأنشطة تساعدهم على الحياة، وهذه الأنشطة تعمل بشكل أو بآخر على تعزيز تمكين الأفراد، ولكن حكومات البلدان الأفريقية تحظر هذه الأنشطة، فتدفع الناس إلى البطالة وإلى الفاقة.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث يكون العمل هو الاستثناء والبطالة هي القاعدة، يجب في أفريقيا تشجيع القطاع غير الرسمي، حتى يتسنى القضاء على فقر الناس العاطلين تماما. ولذلك ترى الحلقة الوطنية لحقوق الإنسان ضرورة تشجيع القطاعات غير الرسمية التي لم يعد هناك مفر منها، والتي يتعين عليها أن تساهم بشكل مطلق في تمكين الأفراد ومكافحة الفقر. وقد نبع الربيع العربي من منع القطاع غير الرسمي أو محمد البوعزيزي من الاكتمال في تونس. إن تدخل الدول الأفريقية القليلة المصداقية والتي تفتقر تماما إلى الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الرشيد يجعل النظام بأسره يتخبط، فيؤثر الإعسار أو الإفلاس الذي تسببه الحكومات القليلة المصداقية على جميع قطاعات الأنشطة.

وفي غضون سعي القادة الأفريقيين إلى الثراء غير المشروع وغير الأخلاقي، ينهدم المجتمع بأسره تماما، فلا يعود الأمر يتعلق بدعم التشجيع على تمكين الأفراد في أفريقيا بعمل منفرد، فالدولة تهيمن على جميع مجالات النشاط. وعلى المجتمع الدولي والجهات المانحة وسائر الشركاء الاقتصاديين أن يفهموا أن القضاء على الفقر من خلال العمل الحر لا يمكن أبدا أن يتحقق في البلدان التي يتم فيها إهدار الأموال علنا ودون حياء، وهو ما توضحه تحرياتنا وتحقيقاتنا في أكثر من ٨٧ في المائة من البلدان الأفريقية.

وكان هناك في الأعوام الأخيرة ادعاء بأن النمو في أفريقيا يبلغ ٦ في المائة، ولكن غني عن القول أن هذا النمو لا أثر له على مستوى معيشة السكان، ولا على التشجيع على تمكين الأفراد. بل على العكس من ذلك، ازداد الفقر والفاقة. وارتفع معدل وفيات الأطفال، وتراجع العمر المتوقع عند الولادة إلى ٣٠ عاما. إن ٩٨ في المائة من الثروات في البلدان الأفريقية التي تشهد حكما سيئا يحوزها ويستفيد منها أقل من ٠،٥ في المائة من السكان. ويوجد أقل من ٥ في المائة من السكان أساسا في الطبقة المالكة للسلطة، أي في طبقة القيادة.

إن تمكين الأفراد هو أفضل هدف للتنمية في أفريقيا، ولكن بعيدا عن التشاؤم أقول إن البلدان الأفريقية لن تستطيع مطلقا أن تحققه، لا لشيء إلا لما يسير عليه قادتها من حكم سيئ في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.